بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي يجل ذاته لذاته فتعالى في باطن عجل مجلا ذاته وصفاته ثم انكفت
آثار فكر المجال الى الظاهر من الباطن فصارت الوحدة كثرة كما شاء وتعالى
والصلوة عاقر بيد جمعت تلك الكثرة الى وحدتها الاولى وعلى آله وصحبه الذين
لهم في وراثة هذه الفضيلة يد طولى اما بعد فهذه رسالة تحقيق مذهب
الصوفية والمتكلمين والحكماء المتقدمين وتوفير قولهم في وجود الواجب
لذاته وحقائق اسمائه وصفاته وكيفية صدور الكثرة عن وحدته عن علي
نقص في كمال قدسه وعزته وتنزيه ذكر شاجة اخرجوه من اليم الفكر
والنظر المرجوم الله سبحانه ان ينفع بها كل منصف ويصونها عن كل متعسف
متعسف وهو حسبي ونعم الوكيل تمهيد اعلم انه في الوجود واجبا
والا لزم الخلف الموجود في الممكن فيلزم ان لا يوجد شيء اصلا فان الممكن
وانه كان متعددا لا يستقل بوجوده بنفسه وهو ظاهر ولذا يجاده لغيره
لان مرتبة الايجاد بعد مرتبة الوجود واذ لا وجود ولا ايجاد فلا
موجود لا بذاته ولا بغيره فاذا ثبت وجود الواجب ثم الظاهر مذهب
الشيخ ابي الحسن الاشعري وابي الحسين البصري المعتزلي ان وجود الواجب

بل وجود كل شيء عين ذاته ذهنا وخارجا ولما استلزم ذلك الشركة الوجود بين
الوجودات الخاصة لغلظ الامر وبطلانه ظهر كما بينا في موضعه بعدم زوال الاشكال
مطلقا عند زوال اعتقاد مطلقة عند زوال اعتقاد خصوصه وبوقوع مورد
التقسيم المعنوي صرف بعضهم عن الظاهر بان مرادهما بالعينية عدم التمايز الخارجي
اذ ليس في الخارج شيء هو الماهية وآخر قائم بها قياما خارجيا وهو الوجود
كما يفهم من متبوعهم ولا يلزمهم وذهب جمهور المتكلمين الى ان للوجود مفهوما واحدا
مشتركا بين الوجودات وذلك المفهوم الواحد يتكثر ويتغير حصة حصة باضافته الى
الاشياء كبياض هذا الشيء وذاك وذلك ووجودات الاشياء هي هذه الحصص مع
ذلك المفهوم الداخل فيها خارجة عن ذوات الاشياء وزائدة عليها ذهنا فقط عند
محققيهم وذهنا وخارجا عند اخرين وحاصل مذهب الحكماء ان للوجود مفهوما
واحدا مشتركا بين الوجودات والوجودات حقائق مختلفة متكثرة بانفسها لا بمجرد
عارض الاضافة ليكون متمايزا متفقة الحقيقة ولا بالفصول لتكون الوجود المطلق جنسا
لها بل هو عارض لازم لها كنور الشمس ونور السراج فانهما مختلفتان بالحقيقة
والتواطؤ مشتركان في عارض النور وكذا بياض الثلج والعاج بل كالبياض والكيف
المشتركين في الموجودية بل الجوهر والعرض المشتركين في الامكان والوجود الاتم لعالم
يكن فلا وجود لهم خاص كما في اقسام الممكن واقسام العرض توهم ان لكثرة الوجودات
وكونها حصصا باضافة الى الماهيات الموجودة لها كبياض هذا الشيء وذاك ونور
هذا السراج وذاك وليس كذلك بل هي حقائق مختلفة متغايرة متدرجة تحت هذا

المفهوم العارض لها الخارج عنها واذا اعتبرت ذلك المفهوم و ٥٥

عن تلك الوجودات المختلفة الحقايق فهنا كامور ثلثة مفهوم الوجود

وحصصه المتعينة باضافتها الى الماهيات والوجودات الخاصة المختلفة

المخالف فيه الوجود ذلك داخل في حقيقة حصصه وبها خارجان

عن الوجودات الخاصة والوجود الخاص عين الذات في الواجب تعالى

وذاته خارجة فيما سواه تفريع اذا عرفت هذا فنقول

كما انه يجوز ان يكون هذا المفهوم العام زائدا على الوجود الواجبي دونها

الوجودات الخاصة الممكنة على تقدير كونها حقائق مختلفة يجوز ان يكون

زائدا على حقيقة واحدة مطلقة موجودة هي حقيقة وجود الواجب تعالى

اليه الصوفية القائلون بوحدة الوجود ويكون هذا المفهوم الزائد امرا

اعتباريا غير موجود الا في العقل ويكون معروضه موجودا حقيقيا خارجيا

هو حقيقة الوجود والتشكيك الواقع فيه لا يدل على عروضه بالنسبة الى

افراده فانه لم يتوهم احد امتناع الاختلاف في الماهيات والذاتات

بالتشكيك واقوى ما ذكروه انه اذا اختلفت الماهية لوازمها الجزئية

لم يكن ماهيتها واحدة ولا ذاتيتها واحدا وهو منقوض بالعارض والبعض الا

بالكمال والنقصان بنفس الماهية كالذراع والذراعين من الحد الرابع

تغاير الماهية قال الشيخ صدر الدين القونوي قدس سره في رسالته الهادية

اذا اختلفت حقيقة بكونها في شيء اقوى او اقدم او اشد او اولى فكل ذلك عند

عند المحققين راجعا الى الظهور دون تعدد وقائع في الحقيقة الظاهرة اي حقيقة

كانت من علم او وجود وغيرهما فقابل يستعد لظهور الحقيقة من حيث هي

هي منها من حيث ظهور بها قابل اخر هي ان الحقيقة واحدة في الكل و ٥

المخاضلة والتفاوت واقع بين ظهوراتها بحسب الاحكام المظهر المتعين تلك

الحقيقة بتعينا مخالفا لتعيناتها اخر فلا تعدد في الحقيقة الواحدة

من حيث هي ولا تجزية ولا تبعيض وما قيل لو كان الضوء والعلم

يتقضيان زواله الخ وجود المعلوم لكان كل ضوء وعلم كذلك فصحيح

لو لم يقصد به الحكم بالاختلاف في الحقيقة ثم ان مستند العرفية فيما ذهبوا

اليه هو الكشف والعيان لا النظر والبرهان فانهم لما توجهوا الى جناب الحق

سبحانه وتعالى بالتوجه التام وتوقيع القلب بالكلية عن جميع التعلقات الكونية

والعلقة الفعلية بتوحد العزيمة ودوام الجمعية والمواظبة على هذه الطريقة

دون فترة ولا تقسيم خاطر ولا استشعار عزيمة فتح الله عليهم بنور لا شرقي ولا غربي

الاشياء كما هي وبهذا النور يظهر في الجبل عند ظهور طور وراء طور العقل

ولا تستبعد ان وجود ذلك فوراء العقل اطوار كثيرة لا يحاط بعدها الا

الله ونسبة العقل الى ذلك النور كنسبة الوهم الى العقل فكما يحكم العقل

بعجز ما لا يدركه الوهم كوجود موجود مثلا لا في خارج العالم ولا داخله كذلك

يحكم ان لحكم ذلك النور الكاشف بعجز بعض ما لا يدركه العقل كوجود حقيقة

مطلقة بسيطة لا يحصرها التقييد ولا يقيدها التعيين بان وجود حقيقة كذلك

ليس من هذا القبيل فان كثيرا من الحكماء والمتكلمين ذهبوا الى وجود الكلي الطبيعي

عن الواحد الحقيقي وانما اوقعهم الصوفية المحققون في ذلك ظنهم ان كون
المبدء الاول كذلك فانهم يثبتون له صفات ونسبا سلبية لم يعقلا لاخارجا
لما سبق فيجوزون ان تصدر عنه باعتبار وكونه مبدء للعالم كثرة من حيث كثرة
صفاته ونسبه واعتباراته واما من حيث وحدته الذاتية فلا يصدر عنه الا
امر واحد هو تلك الصفات والاعتبارات وبواسطتها يلزم سائر الاعتبارات
وبواسطة كثرة الاعتبارات كثرة وجودية حقيقية فالصوفية يوافقون
الحكماء في استحالة صدور الكثرة عن الواحد الحقيقي وفي لعدم فهمهم لم يجوزوا
صدور الكثرة عن المبدء الاول ويوافقون المتكلمين في تجويز صدور الكثرة
في الوجود عن المبدء الاول وفي لعدم فهمهم لم يجوزوا صدور الكثرة بحكم الواحد
الحقيقي ولما كان المتكلمون يجوزون استناد الآثار الكثيرة الى الواحد الحقيقي
لا حاجة لهم الى ان يقيدوا النظرة صدور الكثرة عن مخالفة الحكماء والصوفية
فالحكماء يجوزون ان يصدر عن الواحد اشياء كثيرة باعتبارات كثيرة تحققت
كما ان الواحد لم ينقسم باعتبار الاثنين معا والثلثة باعتبار الثلثة ولا
عدم الانقسام باعتبار وحدة لا غير ولما كان المبدء الاول عندهم واحدا من كل الوجوه
كان معرفة الوجوه في صدور الكثرة عنه محتاجا الى لطف قريحة فلنعدد الوجوه
الممكن فيه وهو ان نفرض الواحد الاول وهو المرتبة الاولى او الصادر عنه
ب وهو المرتبة الثانية فانه بتوسط ب يكون اثرا ولنكن ج ولب وحده اثرا و
لنكن د وهما في المرتبة الثالثة فهي هذه المرتبة الثالثة صادرات ثلثة اشياء
غير المبدء الاول موجودا ثم يكون لا مع ج اثرا ولنكن ه اي للمبدء الاول مع الصادر

الصادر عنه بتوسط ب ولا ب مع ج اثرا ولنكن ز اي للمركب من المبدء ٥
الاول والصادر عنه مع الصادر عن الصادر عنه ولا مع ه اثرا ولنكن ج اي
للمبدء الاول مع الصادر عن الصادر عنه ولا ب مع د اثرا ولنكن ط ولب مع
ج اثرا ولنكن ى اي للصادر عن المبدء الاول مع الصادر بواسطة ولب مع
د اثرا ولنكن ك اي للصادر عن الصادر عن المبدء الاول وهو د ولك وحده
اثرا ولنكن م اي للصادر عن المبدء الاول مع الصادر عنه والصادر عنه ٥
بواسطة ولج د معا اثرا ولنكن ن ومن اج د اثرا ولنكن س ومن ب ج
د اثرا ولنكن ع ومن ا ب ج د اثرا ولنكن ف المرتبة الاولى المرتبة الثانية
ب عن ا اي للصادر عن المبدء الاول المرتبة الثالثة ج من ا ب و د من ب
المرتبة الرابعة ح من اج ز عن ا ب ج ح من ا د ط عن ا د ى عن ب ج ك
عن ب د ل عن ج م عن د ن عن ح ج د ل ن عن ا ج د ل ع عن ا ب ج د ن
من ا ب ج د وهذه اثنتا عشرة في المرتبة الرابعة وان اعتبرنا الاسافل بالقياس
الى الاعلى اشتملا ب بالنظر الى ا و الى ب والبهما وكذلك ج بالنظر الى ا و الى ب
كليهما وعلى هذا القياس في صادرات الآثار والاعتبارات الكثرة من ذلك فان تعديا
بهذه المراتب الى الخامسة والسادسة وما بعدهما صادرات الآثار والاعتبارات
بطلا نهاية ويمكن ان يكثر للاول قطعا باعتبار كل واحد مما قبل واثر فيصدر عنه
في هذه الاعتبارات موجودات لا نهاية لها يمتنع بعضها ببعض قالوا
فيكون في العقل الاول بعد صدوره عن المبدء الواحد اربع اعتبارات احدها
وجوده وهو لزم الاول وماهيته وهي لزم ذاته وعلم بالاول وهو لا بالنظر الى

نفسه فيصدر عنه بهذه الاعتبارات صورة فلك وعادة وعقل ونفس وانما اوردنا
ذلك بطريق المثال ليتوقف على كيفية صدور الآثار الكثيرة بسبب الاعتبارات
الكثيرة مع القول بان الواحد لا يصدر عنه باعتبار واحد الا واحد ولم يعنوا
انهم وقفوه على كيفية صدور سائر الموجودات الكثيرة ولم يتعرضوا ليزاد الافلاك
التسعة وانما اشتغلوا بعشرة لانه لا يمكن ان يكون اقل منها بالنقل الى الافلاك
التسعة والا فقد ذكروا ان الافلاك كثيرة ومختلفة ويجب ان يكون لكل واحد عقل
ونفس ولم يتعرضوا للكواكب السيارة والثابتة فيجوز ان يصدر عن المبدء
الاول وجود جميع الموجودات بعضها بتوسط وباعتبار دون اعتبار ٥
وهذه الاعتبارات ليست مجردة وليست علة تامة لشيء بل انما اعتبارات
اضافية الى مبدء واحد فيكثر بسببها معلولاته ولا يجب كون الاعتبارات ٥
امورا وجودية بل يكفي كونها عقلية فان الفاعل الواحد يفعل بسبب اختلاف
امور عقلية وجودية او عدمية افعالا كثيرة واما الصوفية المحققون
فقد جوزوا في المبدء الواحد كثرة الاعتبارات المختلفة بعضها عن بعض
المتبينة عن اعتبار واحد هو الصادر الاول وينشأ عنه الاعتبارات
الاخر وتصدر عنه بتوسط هذه الاعتبارات امور وجودية عينية او ذهنية
واحدة وبهذه الامور الوجودية تنتظم قسمين قسم لا حكم للاعيان فيه الا
من وجه واحد وهو كونه في حقيقته محكما محفوظا فاحكامه فيه معقول بالنظر
اليه فلا يتوقف قبوله للوجود من خزائنه والقضاء به على شرط غير الحق سبحانه
وتعالى وهذا القسم هو الاولية الوجودية في مرتبة الايجاد ويختص بهذه الرتبة

المرتبة العلم الاجمالي والملائكة الجبروتية والكلي والافراد لكن من بعض الوجوه
يعني من حيث ارواحهم المجردة لا من حيث تعلقها بابدانهم العنصرية والقسم
الاخر مع انه ممكن في ذاته وجوده يتوقف على امر وجودي غير مختص بوجود
الحق وهذا الامر الوجودي اما واحد كما تقدم مع اللوح واما اكثر كما في سائر
الموجودات وظهر من هذا التقرير ان الصادر الاول على مذهب الحكماء موجود
عيني لا موجود في مرتبة وهو العقل الاول وعلى مذهب الصوفية نسبة عقلية
اعتبارية سابقة على سائر الاعتبارات لا العقل الاول فانهم يثبتون في
مرتبة موجودات اخر كما سبق قال الشيخ صدر الدين القونوي قدس سره
بعد ذلك وذلك الواحد الصادر اولا عندنا هو الوجود العام المحض
على اعيان الممكنات يعني الاعيان الثابتة لها وهذا الوجود مشترك
بينها التعلم الاجمالي الذي هو اول وجود وعند الحكيم المسمى بالعقل الاول
ايضا وبين سائر الموجودات وليس ذلك الصادر هو العقل الاول كما يقوله
اهل النظر من الفلاسفة ثم قال قدس سره بعد ذلك وهذا الوجود العام ليس
بمغاير في الحقيقة للوجود الحق الباطن المجرد عن الاعيان والظاهر الآثار
واعتبارات كالظهور والتعين والتعدد الحاصل بالاقتران و
قبول حكم الاشتراك ولا يخفى عليك الفطن انه اذا لم يكن الوجود العام مغايرا
للوجود الحق في الحقيقة لم يكن الصادر هو الوجود العام باعتبار حقيقته
بل باعتبار نسبته العدمية والانبساط فانه لو لم ينبسط بسطا على الاول لم ٥
يتصور بصور الاعيان الثابتة في العلم لم يتحقق قابل اصلا ويجدها ٥

تحققت المقابل لم ينبسط عليها لم يوجد موجود بعينه اصلا وبهذه النسب
الانبساطية تحققت النسب الايجابية للذات الالهية والحقايق الكونية
في مرتبة العلم الالهي فهي سابقة على سائر الاعتبارات لا حاجة لها الى اعتبار
اخر بل هي الاعتبارات كلها مرتبة عليها وانبساط الوجود بالظهور بصور
المقابل ليس بالمرة بل على الترتيب وتدريجا بناء على امتناع صدور
الكثرة الواحد الحقيقي فيجب ان يظهر بصورة قابل من المقابل ويشتمل منها
الظهور بصور سائر المقابل لايجاد بقاء العين على تلك النسبة فيمكن ان
يكون الصادر اولا بايا لوجود العين الكثر من واحد كما ذهب اليه الصوفية الكرام

قد تمت بعون الله هذه الرسالة النادرة المسماة بالدرة الفاخرة
من تاليفات العالم الرباني مولانا عبد الرحمن الجامي قدس الله
سره ونور ضريحه وافاض علينا بره والصلوة
على سيدنا محمد خاتم الانبياء وعلى جميع
اله واصحابه على ما يليق بالخير
الغفير كامل الخطايا
و
التقصير احمد بن عمر غفر الله لهما ولجميع المؤمنين بجاه سيد المرسلين في
سنة ١٢٣٨ في قرية عمر كبندي في خدمة مولانا الحافظ
الملك الصمد رب زدنا علما و
فهما والحمد لله
باالصالحين

نهاية المخطوطة